إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS 9

The difficulty of recognition and measurement of financial instruments in accordance with IFRS 9

* **العبسي علي[1]، ضيف الله محمد الهادي[2]، مهاوات لعبيدي[3]**

LABSI ali [1], DIFALAH mohamed elhadi [2], MAHAOUAT labidi [3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، *labsiali@gmail.com*

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، *difmh2008@hotmail.fr*

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، *labidi_mehaouat39000@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2019/04/20 تاريخ القبول: 2019/05/25 تاريخ النشر: 2019/12/30

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة التطرق إلى المعالجة المحاسبية لإثبات الأصول والالتزامات المالية، وتصنيفها، وكيف يتم قياس الأصول والالتزامات المالية، من خلال الأدوات المالية التي تستخدم بكثرة في مجال إدارة الخطر باستخدام التحوط المالي، والمشتقات المالية، وفق ما قدمه مجلس المعايير المحاسبة الدولية في نطاق المعيار IFRS 9 الادوات المالية والمشتقات المالية و محاسبة التحوط والإفصاحات المتعلقة بها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية المعالجة المحاسبية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 عن محاسبة التحوط عند الممارسة بإضفائها لمفهوم الحوكمة من خلال سعيها الدائم لبسط أكبر شفافية ومصداقية ممكنة لفائدة مستخدمي القوائم المالية، وعموما قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بسن وتفعيل قواعد وقوانين أكثر صرامة وتوجيها لاستخدام محاسبة التحوط ما يقلص من نسبة التلاعب ويزيد من فعالية التحكم في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: الادوات المالية، محاسبة التحوط، المشتقات المالية، القياس، الإفصاح.

تصنيف JEL: M40، M41، M49.

Abstract:

The objective of this study is to address the accounting treatment of the recognition and classification of financial assets and liabilities and how financial assets and liabilities are measured using financial instruments that are frequently used in the area of risk management using financial hedging and derivative financial instruments, IFRS 9 Financial Instruments, Derivatives, Hedge Accounting and Related Disclosures.

The study concluded the importance of accounting treatment of IFRS 9 on hedge accounting in practice by adding to the concept of governance by consistently seeking to extend the greatest transparency and credibility to the users of the financial statements. Generally, the IASB has enacted and enforced more stringent rules and regulations Hedge accounting minimizes the proportion of manipulation and increases the effectiveness of control over accounting and measurement processes.

Key words: Financial Instruments, Hedge Accounting, Derivatives, Measurement, Disclosure.

Classification JEL; M40, M41, M49.

* **المؤلف المرسل.**

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات كبيرة في مجال الاقتصاد والتجارة الذي كان من شأنه تسريع عجلة تطور وتغير علم المحاسبة الذي أصبح نظاما متكاملا يقوم على تنظيم العمليات بالمؤسسات الاقتصادية وإعداد مختلف التقارير المالية التي من شأنها تزويد مختلف المستخدمين دوليا بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة من هنا ظهرت حتمية إيجاد ووضع قواعد ومفاهيم موحدة بين مختلف دول العالم للقضاء على الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة والتي تم تجسيدها من خلال معايير محاسبية دولية تحظى بقبول عام على مستوى دولي، ومع تزايد أهمية الأسواق المالية كأهم ملجأ للتمويل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وغيرها من المتعاملين وما يحتاج التعامل فيها من مخاطر كان من شأنها التسبب في انهيار أكبر الشركات العالمية بسبب الضبابية وعدم الشفافية التي كانت تمارسها هذه الأخيرة، زادت أهمية تسليط الضوء على إشكالية التلاعب بالدخل وحتمية إعداد معايير محاسبية ومالية تدير وتوجه التعامل بالأدوات المالية والتحوط عن المخاطر المحتملة والتحكم بعملية الإقرار بمختلف الأرباح والخسائر الناجمة عن الدخول في معاملات للتخفيض من درجة الخطر المتوقع باستخدام مختلف الأدوات المالية المعاصرة.

لقد تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومة المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية ، وقد تم مطالبة مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار دولي لإعداد التقارير المالية جديد حول الأدوات المالية يتمتع بالسهولة والبساطة حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر نسخة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية "الاعتراف و القياس" الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعايير.

يقدم المعيار نموذج تصنيف وطريقة التقييم جديدة، ونموذج انخفاض القيمة القائم على الخسارة المتوقعة وإعادة صياغتها عن طريق نهج محاسبة التحوط.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 يطبق إلزاميا للسنوات المالية ابتداء من 1 يناير 2018.

وينطبق المعيار IFRS 9 على غالبية الشركات، والعديد منها سوف تحتاج إلى تعديل أنظمتها والعمليات والبيانات وذلك للامتثال لهذا المعيار، لذلك يتطلب تطبيق المعيار IFRS 9 تحليل خاص وخبرة بالنسبة لبعض الشركات.

أولا: إشكالية الدراسة

بناءا على الطرح السابق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف عالج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا السؤال المحوري قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي محاسبة الاصول والالتزامات المالية والمحاسبة عن تغطية المخاطر أو محاسبة التحوط حسب IFRS 9؟
- ✓ إلى ماذا يهدف المعيار IFRS 9 عن محاسبة التحوط؟
- ✓ ما مدى استعمال المشتقات المالية كأدوات للتحوط من مخاطر التقلبات والتلاعبات؟

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمعيار IFRS 9

سنتناول ضمن سياق هذا المحور نبذة تاريخية عن صدور هذا المعيار، والهدف منه ونطاق تطبيق هذا المعيار.

اولا– نبذة عن صدور المعيار : اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية في أفريل 2001، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والتي كانت قد صدرت في الأصل عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية في مارس 1999.

كان المجلس يهدف دائمًا أن يحل المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بأكمله ومع ذلك، وردا" على طلبات العديد من الأطراف المهتمة بأن يتم تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية وبسرعة، قدم المجلس مشروعه ليحل محل معيار المحاسبة الدولي 39 وقسمه الى ثلاث مراحل رئيسية ، ومع اكتمال كل مرحلة، أصدر المجلس الفصول في المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 الذي حل محل المتطلبات المقابلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، وأصدر المجلس فصول المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 في نوفمبر 2009، والمتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية، وفي أكتوبر 2010، أضاف مجلس الإدارة المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، ويشمل ذلك متطلبات المشتقات المضمنة وكيفية حساب التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة على الالتزامات المالية المحددة بموجب خيار القيمة العادلة.

وقرر المجلس أيضًا في أكتوبر 2010، أن تظل دون تغييرات في معيار المحاسبة الدولي 39 فيما يتعلق الالتزامات المتعلقة باستبعاد الأصول المالية والالتزامات المالية، وبسبب هذه التغييرات، قام مجلس الإدارة في أكتوبر 2010 بإعادة هيكلة المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 9 وأساسياته للاستنتاجات .

و في ديسمبر 2011، أرجأ المجلس تاريخ سريان المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9، وفي نوفمبر 2013، أضاف المجلس فقرة محاسبة التحوط، وفي 24 جويلية 2014، أصدر مجلس الإدارة النسخة المكتملة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9، حيث قام المجلس بعمل محدود لبعض التعديلات على متطلبات التصنيف والقياس للأصول المالية ومعالجة مجموعة ضيقة من أسئلة التطبيق وإدخال فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" للديون البسيطة الخاصة بالصكوك، كما أضاف المجلس متطلبات انخفاض القيمة المتعلقة بالمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة من المؤسسة على أصوله المالية والتزاماته بتقديم الائتمان. ثم قام أيضًا بتحديد تاريخ سريان إلزامي جديد.

ثانيا– أهم التعريفات والهدف من المعيار: من خلال هذا المحور، سنحاول عرض تعريفات لأهم المصطلحات الواردة في نطاق هذا المعيار (dites، 2018، صفحة 1).

الأدوات المالية: عقد ينشأ عنه أصل مالي لأحد الأطراف والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية للطرف الأخر.

تاريخ التعامل: هو التاريخ الذي تلتزم به المؤسسة بشراء أو بيع أصل مالي والذي يتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه أو إلتزام سيتم دفعه في تاريخ العملية.

تاريخ التسوية: التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمؤسسة أو العكس.

التحوط: إجراء يتخذ للتخفيف من أثار التعرض لمخاطر التغيرات في الأسعار أو معدلات الفائدة.

المشتقة المالية: المشتقات هي عقود معاوضة تهدف لتبادل المخاطر وهى عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم وسندات وعملات أجنبية وسلع وذهب) ، وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة الى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفي البائع والمشتري.

أداة حقوق الملكية: تتمثل في أي عقد يثبت الحق في باقي أصول المؤسسة ما بعد خصم جميع إلتزاماتها وهو يمثل أصل مالي لحامل أسهم المؤسسة المصدرة لها ومن أمثلتها الأسهم العادية والممتازة ...

إن الهدف من هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمها لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وتوقيتها أوعدم تأكدها.

ثالثا– نطاق تطبيق المعيار: يجب أن يُطبق هذا المعيار من قبل جميع المؤسسات على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء (Doilette، 2018، صفحة 3):

- ✓ تلك الحصص في المؤسسات التابعة، والمؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 10 "القوائم المالية الموحدة" أو معيار المحاسبة الدولي 27 "القوائم المالية المنفصلة" أو معيار المحاسبة الدولي 28 "الاستثمارات في المؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة."
- ✓ الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 17 "عقود الإيجار".
- ✓ الحقوق والالتزامات بموجب عقد تأمين كما هو معرف حسب المعيار IFRS 4 عقود التأمين.
- ✓ حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين".
- ✓ الأدوات المالية المصدرة من قبل المؤسسة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 32 الادوات المالية "الافصاح والعرض" بما في ذلك الخيارات والأذونات أو التي يُتطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية وفق معيار المحاسبة الدولي 32 .
- ✓ أي عقد آجل بين مؤسسة مستحوذة وحامل أسهم بائع لشراء أو بيع أعمال مُستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 3 "اندماج الأعمال". ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية عادة للحصول على أي تصديقات مطلوبة ولاستكمال المعاملة.
- ✓ ارتباطات قروض. وبالرغم من ذلك، يجب على مُصدر ارتباطات قروض أن يطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض التي هي بخلاف ذلك لا تقع ضمن نطاق هذا المعيار. وأيضا، تخضع جميع ارتباطات القروض لمتطلبات هذا المعيار لإلغاء الإثبات.
- ✓ الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس السهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 2 "الدفع على أساس السهم".
- ✓ الحقوق في دفعات لتعويض المؤسسة مقابل نفقات مطلوب القيام بها لتسوية الالتزام الذي تثبته على أنه مخصص وفق ا لمعيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، أو ما أثبتت له مخصص وفق ا لمعيار المحاسبة الدولي 37.
- ✓ الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 15 "الإيراد من العقود مع العملاء" والتي تُعد أدوات مالية، باستثناء تلك التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 أن تتم المحاسبة عنها وفقا لهذا المعيار.

و يجب أن تُطبق متطلبات هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق التي يحدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 15 أن تتم المحاسبة عنها وفق هذا المعيار لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط، وتقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار:

- ✓ ارتباطات القروض التي تسمها المؤسسة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ✓ ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقدا أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى. تُعد ارتباطات القروض هذه مشتقات. ولا يُعد ارتباط القرض مُسَوَّى بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط على سبيل المثال، قرض رهن عقاري لمشروع ما يدفع على أقساط تماشيا مع تقدم المشروع.

- ✓ الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.

و يجب أن يُطبق هذا المعيار على تلك العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها، ويمكن أن يتم بشكل لا رجعه فيه تمييز عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

و هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية. وهي تشمل:

- ✓ عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية؛
- ✓ عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقدا أو بأداة ماليه أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن لدى المؤسسة ممارسة لتسوية عقود مشابهة بالصافي نقدا أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية سواء مع الطرف المقابل، أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه ؛
- ✓ عندم يكون لدى المؤسسة ممارسة، لعقود مشابهة، لتسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل؛
- ✓ عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابل للتحويل بسهولة إلى نقد.

المحور الثاني: محاسبة الاصول والالتزامات المالية حسب IFRS 9

من خلال هذا المحور سنعرض المعالجة المحاسبية لإثبات الأصول والالتزامات المالية، وتصنيفها، وكيف يتم قياس الأصول والالتزامات المالية:

اولا– الإثبات للأصول والالتزامات المالية: يجب على المؤسسة أن تثبت أصلا مالياُ أو التزاماُ ماليا في قائمة مركزها المالي عندما، تصبح المؤسسة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة المالية.

1– الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية: يجب أن يتم إثبات الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، وإلغاء إثباتها، عندما يكون منطبقا، باستخدام إما المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية. ويجب على المؤسسة تطبيق الطريقة نفسها بشكل ثابت على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالطريقة نفسها وفقا لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي. ولهذا الغرض فإن الأصول التي يتم قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تشكل تصنيفا منفصلا عن الأصول الموسومة على أنها يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها باستخدام الخيار المقدم.

2– إلغاء إثبات الأصول المالية: يجب على المنشأة أن تلغي إثبات أصل مالي عندما (eifrs، 2016، صفحة 33):

- ✓ تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- ✓ تحول الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- ✓ تبقي على الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين في ترتيب يستوفي الشروط التعاقدية.

3– إلغاء إثبات الالتزامات المالية: يجب على المنشأة أن تلغي إثبات إلتزام مالي عندما(legal, 2018, p. 4) :

✓ يجب على المؤسسة أن تزيل الالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما، يتم إطفاؤه أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو ينقضي؛

✓ يجب أن تتم المحاسبة عن المبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حالي لأدوات دين تختلف شروطها إلى حد كبير على أنها اطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات لالتزام مالي جديد؛

✓ يجب أن يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) يتم إطفاؤه أو تحويله إلى طرف آخر والعوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها، ضمن الربح أو الخسارة ؛

✓ إذا أعادت المؤسسة شراء جزء من التزام مالي، فإنه يجب على المؤسسة تخصيص المبلغ الدفتري السابق للالتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته بالاستناد إلى القيم العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

ثانيا– تصنيف الأصول والالتزامات المالية : يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عند تعاقد المؤسسة لشراء أو بيع أصول مالية، ويتم استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر (argaamplus, 2018, p. 13).

1– تصنيف الاصول المالية: يجب على المؤسسة أن تصنف الأصول المالية على أنها يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، على أساس كل من:

✓ نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الأصول المالية.

✓ خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

✓ يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

✓ ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

✓ يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .

✓ ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

❖ يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالرغم مان ذلك، يمكن للمؤسسة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية كان سيتم خلاف ذلك قياساها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

2– تصنيف الالتزامات المالية: يجب على المؤسسة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستنفدة، باستثناء ما يلي:(abomoati, 2019, p. 2)

❖ الالتزامات المالية بالقيم العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يجب أن يتم قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقا بالقيمة العادلة.

❖ الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات أو عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر.

❖ عقود الضمان المالي. بعد الإثبات الأولي، يجب على مُصدر مثل ذلك العقد أن يقيسه لاحقا بأيهما أكبر من:

✓ مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده أو

✓ المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي مطروحا منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ المجمع للدخل الذي يتم إثباته وفقا لمبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية15 الايرادات المتأتية من عقود العملاء.

❖ الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق. يجب على مُصدر مثل ذلك الارتباط أن يقيسه لاحقا بأيهما أكبر من:

✓ مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده.

✓ المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي مطروحا منه، حينما يكون مناسبا، المبلغ المجمع للدخل الذي يتم إثباته وفقا لمبادئ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15

❖ العوض المحتمل الذي تم إثباته من قبل المؤسسة المستحوذة ضمن تجميع أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 اندماج الاعمال يجب أن يتم لاحقا قياس مثل هذا العوض المحتمل بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

3- إعادة التصنيف: يتم إعادة تصنيف الأصول المالية وفق ما جاء في نطاق لمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 (icc، 2018، صفحة 2):

❖ عند قيام المؤسسة بتغيير نموذج الأعمال لإدارة الأصول المالية فيجب عليها إعادة تصنيف الأصول المتأثرة مع الالتزام بأمرين:

✓ تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف.

✓ عدم تعديل أي مكاسب أو خسائر بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط أو الفوائد المثبتة سابقا.

وتتطرق إعادة التصنيف من فئة القياس بالتكلفة المستنفذة إلى:

❖ فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر فإنه يتم:

✓ قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.

✓ الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

❖ فئة القياس ب القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فإنه يتم:

✓ قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.

✓ الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي السابق والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الاخر.

وتتطرق إعادة التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر إلى:

❖ فئة القياس بالتكلفة المستنفذة فإنه يتم:

✓ إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة القياس.

✓ إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة ضمن الدخل الشامل وتعديل القيمة العادلة لأصل المالي بها في تاريخ إعادة التصنيف.

❖ فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسائر فإنه يتم:

✓ الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.

✓ إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة ضمن الدخل الشامل الاخر من حقوق الملكية إلى الربح والخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.

وتتطرق إعادة التصنيف من فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة إلى:

❖ فئة القياس بالتكلفة المستنفذة فإنه يتم:

✓ اعتبار القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف إجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي.

❖ فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فإنه يتم:

✓ الاستمرار بقياس القيمة العادلة للأصل المالي.

✓ عند إلغاء أصل مالي بمجمله فإن الفرق بين المبلغ الدفتري والعوض المستلم يجب إثباته ضمن الارباح أو الخسائر .

✓ عند إلغاء إثبات او إعادة تصنيف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر يعاد تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة سابقا ضمن الدخل الشامل الاخر في حقوق الملكية.

❖ لا يجوز للمؤسسة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.

✓ عند إبقاء المؤسسة على ما يقارب جميع مخاطر ملكية الأصل المحول فلا ينتج عن التحويل إلغاء الأثبات فيجب على المؤسسة الاستمرار في أثبات الأصل المحول وإثبات التزام مالي مقابل العوض المستلم مع إثبات أي دخل من الأصل المحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المالي.

✓ عند عدم تحويل الأصل المالي ولا البقاء على ما يقارب جميع المخاطر مع البقاء على السيطرة فيجب على المؤسسة الاستمرار في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر.

ويتم قياس الالتزام المرتبط به بحيث يظهر المبلغ الدفتري للأصل المحول والالتزام المرتبط به بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة (حسب طريقة القياس المتبعة) للحقوق والالتزامات التي أبقت عليها المؤسسة، مع الاستمرار في إثبات أي دخل أو مصروف ناتج عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به

✓ لا يجوز إجراء مقاصة بين الاصل والالتزام المرتبط به كذلك بين الدخل الناشئ عن الأصل المحول والالتزام المرتبط به.

✓ يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي من قائمة المركز المالي عند إطفاؤه بسداد الالتزام أو إلغاؤه أو عند انقضائه، مع إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام الذي تم إطفاؤه أو تحويله إلى طرف أخر مع العوض المدفوع ضمن الربح أو الخسارة.

ثالثا– القياس للأصول والالتزامات المالية: وينص نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 على قياس ا لأصول المالية والالتزامات المالية عن طريق القياس الأولي والقياس اللاحق كما يلي:

❖ **القياس الأولي:** على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول والإلتزامات المالية ما يلي:

✓ يجب على المؤسسة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائدا أو مطروحا منه، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

✓ إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، عند الإثبات الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فإنه من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو بالاستناد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها، ويجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه ربح أو خسارة.

✓ عادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية عند الإثبات الأولي هي سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم)، إذا كان جزء من العوض المقدم أو المستلم هو مقابل شيء بخلاف الأداة المالية، فإنه يجب على المؤسسة قياس القيمة العادلة للأداة المالية.

على سبيل المثال، فإن القيمة العادلة لقرض أو لمبلغ مستحق التحصيل طويل الأجل، يمكن قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع المتحصلات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل (معدلات) الفائدة السائدة في السوق لأداة مشابهة (مشابهة من حيث العملة، والأجل، ونوع معدل الفائدة والعوامل الأخرى) لها تصنيف ائتماني مشابه. وأي مبلغ إضافي يتم إقراضه يُعد مصروفاً أو تخفيضاً في الدخل ما لم يتأهل للإثبات على أنه نوع آخر من الأصول.

✓ إذا قامت المؤسسة باستحداث قرض بمعدل فائدة غير معدل السوق (مثلاً 5 % في حين أن معدل السوق لقروض مشابهة هو 8 %)، وتسلمت رسم إنشاء القرض على أنه تعويض، فإن المؤسسة تقوم بإثبات القرض بقيمته العادلة، أي بالصافي بعد خصم الرسم الذي تستلمه.

✓ عادة ما يكون سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم) هو أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي. وإذا قررت المؤسسة أن القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تختلف عن سعر المعاملة، فإنه يجب على المؤسسة المحاسبة عن تلك الأداة في ذلك التاريخ كما يلي:

– القياس المطلوب إذا كان هناك دليل على تلك القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو بالاستناد إلى طريقة تقويم تستخدم بيانات من الأسواق الممكن رصدها. و يجب على المؤسسة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه مكسب أو خسارة.

– القياس المطلوب المعدل لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة لجميع الحالات الأخرى، وبعد الإثبات الأولي، يجب على المؤسسة إثبات ذلك الفرق المؤجل على أنه مكسب أو خسارة بالقدر الذي يكون ناشئا عن تغير في عامل بما في ذلك الوقت يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام.

❖ **القياس اللاحق:** على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول والإلتزامات المالية ما يلي:

1) للأصول المالية:

✓ **بالتكلفة المستنفذة:** يتم استنفاذ علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل.

✓ **بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر** : بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الاخر كبند مستقل.

✓ **بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر** : بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر غير محققة.

❖ **الهبوط:** يجب على المؤسسة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فقط.

عند وجود هبوط في القيمة يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الهبوط وتحميل قائمة الدخل بخسائر الهبوط، إذا حدث بعد ذلك تناقص في خسائر الهبوط يجب إلغاء خسائر الهبوط المثبتة سابقا مع مراعاة الاستنفاد عن الفترة من تاريخ الهبوط حتى تاريخ الالغاء.

2) للالتزامات المالية:

✓ بالتكلفة المستنفذة.

✓ **بالقيمة العادلة:** يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب الى التغييرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الاخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة.

المحور الثالث: محاسبة التحوط والإفصاحات

تؤدي التقلبات المستمرة في الاسعار وبصفة خاصة أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع، بالإضافة الى انتشار العولمة وزيادة حدة المنافسة الاقتصادية والمنافسة بين العديد من الشركات الى تعرض تلك الشركات الى العديد من المخاطر التي تؤدي الى تقلبات في نتائج اعمالها ومراكزها المالية وقيمتها السوقية، وتستطيع الشركات إدارة هذه المخاطر بعدة وسائل منها التحوط الطبيعي والذي يتم من خلال تنويع أعمال الشركة، والتحوط المالي والذي يعني الدخول في أحد الادوات المالية التي تؤدي الى تحقيق مكاسب تتعادل قيمتها مع الخسائر التي قد تحدث نتيجة هذه المخاطر، ومن الادوات المالية التي تستخدم بكثرة في مجال إدارة الخطر باستخدام التحوط المالي الادوات المالية الثانوية، أو كما يطلق عليها المشتقات المالية، ولقد أعطى مجلس المعايير المحاسبة الدولية الادوات المالية الاهتمام بوجه عام عن طريق اصدار المعيار IFRS 9 والمشتقات المالية والتحوط بوجه خاص ونتناول في هذا المحور المشتقات المالية ومحاسبة التحوط بالشرح والتفصيل.

اولا– ماهية المشتقات المالية ومخاطرها:

أدى نمو وتوسع الأسواق المالية دورا ملحوظا في تنامي طبيعة ونوع الأدوات المالية المتعامل بها في هذه الأسواق، فبعدما انحصر التعامل فيها بالأسهم والسندات والتي تعتبر أدوات تقليدية ظهر ما يعرف بالأدوات المشتقة كضرورة فرضتها حتمية التعامل مع المخاطر وإدارته.

1. **تعريف المشتقات المالية:** حسب ما نص عليه المعيار IFRS 9 فإن المشتقة المالية هي أداة مالية أو عقد آخر ضمن نطاق المعيارIFRS 9 يتحقق فيها الشروط التالية:

- ✓ قيمتها تتغير استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف عملة أجنبية أو مؤشر أسعار أو التصنيف الائتماني أو أي متغير آخر.
- ✓ لا تتطلب أوليًا صافي مبلغ مستثمر أو تتطلب صافي مبلغ مستثمر أقل من المبالغ المطلوبة للعقود الأخرى التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.
- ✓ يتم تسديدها في تاريخ مستقبلي وبهذا فإن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي، مشتقة من أداة مالية كالسهم أو السند، ويتغير سعرها تبعا لتغيرات أسعار الأداة المالية الأصلية، تسويتها في الغالب تكون مستقبلية.

2. **أنواع المشتقات المالية:** يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من المشتقات (عطية، 2014، صفحة 369):

- ✓ **العقود الآجلة:** يتم من خلالها بيع أو شراء الأصول المالية في تاريخ لاحق، حيث يلزم البائع بأن يسلم المشترى الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق، وبسعر يتم الاتفاق عليه في تاريخ التعاقد ويسمى هذا بسعر التنفيذ مثلا، تستخدم البنوك العقود الآجلة في عمليات بيع وشراء العملة من أجل توفير سيولة نقدية من عملة غير متوفرة لدى البنك لتجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف .
- ✓ **عقود الخيارات:** يعطي هذا العقد لحامله الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة، ويطلق عليه الخيار الأمريكي، أو في تاريخ محدد ويسمى الخيار الأوروبي، بسعر متفق عليه مقدما .وهناك نوعان من عقود الخيار:

❖ **خيار الشراء** : يعطي لصاحبه الحق في الشراء، وليس الالتزام بالشراء ويستخدم لتحقيق أغراض المضاربة حيث يحقق المضارب ربحا نتيجة شراء حق الشراء إذا ما تحققت توقعاته المتمثلة في ارتفاع سعر الأصل في السوق بأكثر من سعر التنفيذ، أغراض التحوط بمعنى تحمي المتعامل من مخاطر ارتفاع السعر ومن ثم لضمان الشراء بسعر معين أي سعر التنفيذ لتجنب مخاطر الشراء بأسعار السوق والتي ربما ترتفع كثيرا وكذا لتحقيق أغراض استثمارية.

❖ **خيار البيع:** ويعطي هذا الخيار الحق في بيع الأصل بسعر معين دون الالتزام بذلك، فإذا ارتفع سعر الأصل عن السعر المتفق عليه يكون من حق صاحب الخيار عدم الالتزام بالبيع وفقا لهذا السعر المتفق عليه، واللجوء إلى السوق للبيع بالسعر الأعلى .

✓ **العقود المستقبلية:** هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت

✓ **عقود المبادلات:** هي التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي او أصل معين يمتلكه أحد الطرفين مقابل تدفق أو اصل يمتلكه الطرف الآخر، بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

3. مخاطر المشتقات المالية:

تعتبر المخاطر بمثابة " ظواهر وأحداث تهدف الى إنجاز الأهداف، وقد تؤثر سلبا" على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها ." وتعتمد المخاطر على فلسفة معينة، يمكن عرضها فيما يلي:

✓ المخاطر جزء لا يتجزأ من عمل المؤسسة.

✓ المخاطرة هي مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة.

✓ فلسفة المخاطر التي تتبناها المؤسسة تكمن في فهمها وإدراكها للمخاطر لا في تجنبها.

4. أنواع المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية

إن المخاطر التي تواجه المتعاملين في أسواق المشتقات يمكن تصنيفها على النحو التالي:

✓ **المخاطر الائتمانية:** تعبر عن المخاطرة المتمثلة في الخسارة الناجمة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها عقد المشتقات، وتتمثل هذه الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل العقد السابق.

✓ **مخاطر السوق** :تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات من السلوك السعري لأسعار الأصول محل التعاقد أي التقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات الناتجة في الغالب عن دهور أسعار الأصول وصعوبة إبرام عقود جديدة.

✓ **المخاطر التشغيلية:** تتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة النظم الإدارية والرقابية وإخفاق الإدارة في مجال التعامل بالمشتقات

✓ **مخاطر التسوية في المشتقات:**تتمثل في أن القليل من المعاملات المالية يتم تسويتها آنيا، فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعا مع رفض الطرف الآخر بالسداد في التاريخ المحدد للتسوية.

✓ **المخاطر المنتظمة:** تتمثل هذه المخاطر في حدوث خلل في المركز المالي لمؤسسة مصرفية أو مالية تتعامل في سوق المشتقات، مما قد يسبب بالتالي خللا ماليا في مؤسسات أخرى داخل الجهاز المصرفي أو المالي، وقد يسبب خللا ماليا في الجهاز ذاته، أو في أجزاء أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات.

✓ **المخاطر القانونية:** تنشأ هذه المخاطر عن سوء التوثيق في العقود، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد، والوضع القانوني غير الواضح لبعض التعاملات، وعدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة التعثر أو الإفلاس.

ثانيا– محاسبة التحوط (المحاسبة عن تغطية المخاطر):

تلجأ المؤسسة إلى حماية نفسها من التغيرات المختلفة الممكنة الحدوث مثل تغيرات أسعار الفائدة...وتكون هذه الحماية عن طريق المشتقات المالية التي تشتق قيمتها من الأصل المحوط عليه (المحمي)، وهذه العملية يجب إثباتها محاسبيا وهي ما يعرف بمحاسبة التحوط.

1. **مفهوم التحوط**: يمكننا أن نعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة، والناجمة أساسا عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات لحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي.
2. **مفهوم محاسبة التحوط**: تتمثل في مختلف الأسس، والقواعد التي تحكم عملية التحوط لتسمح من تقديم قوائم مالية بدرجة شفافية، ومصداقية أكبر بالنسبة للمؤسسات، فمحاسبة التحوط تطبق على علاقة التحوط وليس على أداة التحوط ،وتتجلى هذه العلاقة في الرابط بين بند التحوط، وأداة التحوط المستخدمة.

إن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في القوائم المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمؤسسة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت لها المؤسسة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر . ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون أدوات التحوط التي يتم لها تطبيق المحاسبة عن التحوط وذلك للسماح بنظرة ثاقبة في الغرض منها وآثارها (eifrs، 2016، صفحة 23).

يعني التحوط للأغراض المحاسبية تحديد مشتق أداة مالية غير مشتقة للتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المحوط، والبند المحوط يمكن أن يكون أصلا أو التزاما ثابتا أو عملية مستقبلية متوقعة معرضة لمخاطرة التغير في القيمة أو تغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتعرف محاسبة التحوط بتأثيرها المعادل على صافي الربح أو الخسارة بشكل متماثل (تسعديت، 2015، صفحة 112).

3. **أصناف التحوط**: تتمثل أصناف التحوط أساسا في:

❖ **تحوط القيمة العادلة**: يهدف تحوط القيمة العادلة للحد من التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو خصم بالميزانية يكون له أثر في قائمة الدخل، أي أن تحوط القيمة العادلة هو عبارة عن الدخول في معاملة لتغطية المخاطر التي قد تحدث خللا في قائمة الدخل، وتؤثر على كل من الربح والخسارة بالمؤسسة.

كذلك لتحوط القيمة العادلة من التعرض لمعدل الفائدة لمحفظة من الأصول فإنه يمكن للمؤسسة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة الدولي 39 بدلاً من تلك الواردة في هذا المعيار.

❖ **تحوط التدفق النقدي**: يهدف تحوط التدفق النقدي للحد من التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، فهو تحوط ضد مخاطر التقلبات المحتملة للتدفقات النقدية المستقبلية، والخاصة بأداة التحوط أو بمعاملة مستقبلية، كشراء وبيع يتوقع أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة .

❖ **تحوط الاستثمار الصافي للفروع الأجنبية** : يتمثل تحوط الاستثمار الصافي لمؤسسة أجنبية أساسا في التحوط ضد مخاطر تغير أسعار الصرف، والخاصة بالمؤسسات الأجنبية التابعة أو الفروع، هذا الخطر له أثر على جزء من صافي الأصول المالية بالمؤسسة، والتي على عاتق المؤسسة حمايتها من خلال تغطية المخاطر، وذلك قد يكون لتصحيح الودائع و القروض ذات الطبيعة المالية والتي لم يتم التخطيط لعملية سدادها في المستقبل القريب، والتي عقدت من قبل شركة في شركة أخرى.

4. **أدوات التحوط**: وتتمثل أدوات التحوط وفق نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9:

❖ يمكن أن يتم تصنيف مشتقة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أنها أداة تحوط.

❖ يمكن أن يتم تصنيف أصل مالي غير مشتق، أو التزام مالي غير مشتق، يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة على أنه اداة تحوط ما لم يكن التزاما ماليا تم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

✓ لأغراض المحاسبة عن التحوط، فإنه يمكن تصنيف العقود مع طرف خارجي عن المؤسسة معدة التقرير أي خارجي عن المجموعة أو المؤسسة المنفردة التي يتم التقرير عنها على أنها أدوات تحوط.

❖ يمكن للمؤسسة أن تعتبر أي توليفة مما يلي على أنها مجموعة، وأن تسمها – بشكل مشترك –على أنها أداة تحوط (بما في ذلك تلك الحالات التي يكون فيها الخطر أو المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التحوط تعوض تلك الناشئة عن أدوات تحوط الأخرى):

– مشتقات أو جزء منها؛

– غير المشتقات أو جزء منها.

✓ بالرغم من ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تضم خياراً مكتوباً مع خيار مُشترى (على سبيل المثال، حصر معدل الفائدة) مؤهلة على أنها أداة تحوط إذا كانت –في حقيقة الأمر – تُعد صافي خيار مكتوب في تاريخ التصنيف، وبالمثل، يمكن أن يتم تصنيف أداتين أو أكثر (أو أجزاء منهما) –معا –على أنهما أداة التحوط، فقط إذا كانتا عند مزجهما لا تُعدان –في حقيقة الأمر– توليفة صافي خيار مكتوب في تاريخ التصنيف.

5. بنود التحوط : بنود التحوط هي العناصر التي قد تؤدي إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للمؤسسة، وبصفة خاصة الدخل فتؤثر مباشرة على قائمة الدخل باعتبارها أهم عنصر يعبر عن التدفقات النقدية بالمؤسسة وبإمكاننا إيجاز أهم المخاطر التي تواجه أي مؤسسة فيما يلي:

❖ **مخاطرة أسعار السلع** : تمثل التقلبات التي تحدث في مختلف أنواع السلع التي تنتجها أو تتعامل فيها المؤسسة، حيث تتعرض هذه السلع للتغيرات المستمرة في الأسعار، مما يؤثر على إيرادات المؤسسة.

❖ **مخاطرة أسعار صرف العملات**: وتتمثل في مخاطرة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا ما يواجه مختلف المؤسسات التي تتعامل بأنواع مختلفة من العملات، كالشركات متعددة الجنسيات التي لها عدة فروع على مستوى العالم، أو التي تتعامل بالبيع والشراء من عملاء وموردين أجانب بعملات أجنبية، كذلك التعامل مع مختلف المؤسسات المالية الأجنبية كالبنوك عند الاقتراض بعملات أجنبية، فمن شأن التغيرات في أسعار صرف هذه العملات أن يؤثر على أصول وخصوم المؤسسة المقيمة بعملات أجنبية، وكذلك على تدفقاتها النقدية.

❖ **مخاطرة أسعار الفائدة**: وتتمثل هذه المخاطرة في التغيرات في معدلات الفائدة بالسوق المالي، والتي قد تؤثر على الأنشطة المالية بالمؤسسة التي تعتمد على أسعار الفائدة في مختلف عمليات الإقراض والاقتراض، حيث أن التقلبات في أسعار الفائدة من شأنها التأثير على مدفوعات، ومقبوضات المؤسسة المستقبلية.

❖ **مخاطرة أسعار الأوراق المالية**: يمكننا القول أن هذه المخاطرة هي أشمل نوع من أنواع المخاطرة، وهي التغيرات في القيمة السوقية أو القيمة العادلة للأوراق المالية الأسهم، والسندات.

ثالثا– الإفصاحات: يقوم المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 9 بتعديل متطلبات المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات ، ويقدم عددًا من الإفصاحات الجديدة المتعلقة بالتصنيف والقياس، وإنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (حامد، 2017، صفحة 7) .

وتتضمن الإفصاحات عن التصنيف والقياس مطلبًا لتحليل الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة، إن الغرض من هذه الإفصاحات هو تسليط الضوء على درجة إستبعاد موجودات التكلفة المستنفذة قبل تاريخ الاستحقاق، وأسباب ذلك ، في ضوء هدف نموذج الأعمال لهذه الموجودات التي يحتفظ بها ، كما يتم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" ليطلب بندًا في بيان الدخل للأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفذة.

تتطلب الإفصاحات عن مخاطر الائتمان معلومات حول ممارسات إدارة مخاطر الائتمان والتعرض لمخاطر الائتمان، بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لمعلومات كمية ونوعية مكثفة حول المبالغ الناتجة عنها، والتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل ذلك التسويات التفصيلية لبدل الخسارة حسب الفئة. تم تصميم الإفصاحات للسماح للمستخدمين بفهم تطبيق وتأثير نموذج انخفاض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9 ، بما في ذلك المعلومات حول الأحكام التي تم اتخاذها عند تطبيق النموذج.

كما أن إفصاحات محاسبة التحوط شديدة وتنطبق أيضا على الهيئات التي تختار ، عند اعتماد المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية رقم 9 ، مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط في متطلبات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تشير الإفصاحات أدناه إلى الإفصاحات للالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

والمؤسسات التي لها أدوات مالية أساسية لن تكون لها أي التزامات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالتالي لا يلزمها تقديم هذه الإفصاحات.

1. **الافصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية:** يجب على المؤسسة أن تفصح، في ملخص السياسات المحاسبية الهامة، عن أساس القياس المستخدم للأدوات المالية والسياسات المحاسبية الأخرى التي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية (pwc، 2018، صفحة 38).

2. **قائمة المركز المالي فئات الأصول المالية والالتزامات المالية:** يجب على المؤسسة أن تفصح عن المبالغ الدفترية لكل فئة من الفئات التالية للأصول المالية والالتزامات المالية في تاريخ التقرير، بالإجمالي، إما في قائمة المركز المالي أو في الايضاحات:

- ✓ الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
- ✓ الأصول المالية التي هي أدوات دين مقاسة بالتكلفة المستنفدة.
- ✓ الأصول المالية التي هي أدوات حقوق ملكية مقاسة بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.
- ✓ الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
- ✓ الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.
- ✓ ارتباطات القرض المقاسة بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة

3. يجب على المؤسسة أن تفصح عن معلومات تساعد مستخدمي قوائمها المالية على تقويم أهمية الأدوات المالية لمركزها وأدائها المالي .على سبيل المثال، للديون طويلة الأجل، مثل هذه المعلومات ستتضمن عادة أحكام وشروط أداة الدين مثل معدل الفائدة، والاستحقاق وجدول التسديد، والقيود التي تفرضها أداة الدين على المؤسسة.

4. عن جميع الأصول المالية والالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة، حيث يجب على المؤسسة أن تفصح عن أساس تحديد القيمة العادلة، مثلاً سعر السوق المعلن في سوق نشطة أو طريقة تقويم .وعندما تُستخدم طريقة تقويم، يجب على المؤسسة أن تفصح عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل فئة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية .على سبيل المثال، إذا كان منطبقاً، تفصح

المؤسسة عن معلومات عن الافتراضات المتعلقة بمعدلات الدفعة المقدمة ومعدلات خسائر الائتمان، المقدرة ومعدلات الفائدة أو معدلات الخصم.

5. إذا لم يعد متاحاً قياس يمكن الاعتماد عليه للقيمة العادلة أو لم يكن متاحاً بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عند توفر هذا الاستثناء لأدوات مالية كانت خلافا لذلك يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لهذا المعيار، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن تلك الحقيقة، وعن المبلغ الدفتري لتلك الأدوات، وعن أسباب اشتمال قياس القيمة العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها على تكلفة أو جهد لا مبرر لهما عندما يستخدم هذا الاستثناء.

6. **إلغاء الإثبات** : إذا قامت مؤسسة بتحويل أصول مالية إلى طرف آخر في معاملة غير مؤهلة لإلغاء الإثبات، فيجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي لكل فئة من هذه الأصول المالية:

- ✓ طبيعة الأصول.
- ✓ طبيعة مخاطر ومكافآت الملكية التي تظل المؤسسة معرضة لها.
- ✓ المبالغ الدفترية للأصول ولأي التزامات مرتبطة بها تستمر المؤسسة في اثباتها.

7. **الضمان الرهني**: عندما تكون مؤسسة قد رهنت أصولاً مالية على أنها ضمان رهني مقابل التزامات أو التزامات محتملة، فيجب عليها أن تفصح عما يلي:

- ✓ المبلغ الدفتري للأصول المالية المرهونة على أنها ضمان.
- ✓ الأحكام والشروط المتعلقة برهنها

8. **التعثر في سداد القروض مستحقة السداد والاخلال بشروطها**: للقروض مستحقة السداد والمثبتة في تاريخ التقرير والتي يكون هناك اخلال بشروطها أو تعثر في سداد المبلغ الأصلي، أو الفائدة، أو صندوق أموال سداد الدين، أو أحكام الاسترداد والتي لم تتم معالجتها بحلول تاريخ التقرير، فيجب على المؤسسة أن تفصح عما يلي:

- ✓ تفاصيل ذلك الاخلال أو التعثر .
- ✓ المبلغ الدفتري للقروض ذات العلاقة مستحقة السداد في تاريخ التقرير.
- ✓ ما إذا كان قد تمت معالجة الاخلال أو التعثر، أو أنه قد تمت إعادة تفاوض بشأن شروط القروض مستحقة السداد، قبل أن تكون القوائم المالية قد صُدقت للإصدار.

9. **بنود الدخل، أو المصروف، أو الأرباح أو الخسائر**: يجب على المؤسسة أن تفصح عن بنود الدخل أو المصروف أو الأرباح أو الخسائر التالية:

- ❖ الدخل، أو المصروف، أو المكاسب أو الخسائر، بما في ذلك التغيرات في القيمة العادلة، المثبتة على:
- ✓ الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ✓ الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ✓ الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.
- ✓ الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.
- ❖ إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (محسوبين باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية)للأصول المالية أو الالتزامات المالية غير المقاسة بالقيم

- ❖ العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- ❖ مبلغ أي خسارة هبوط قيمة لكل فئة من الأصول المالية.

خاتمة

إضافة لما جاء في المعيار IAS 39 ، وأهميته، فالمعيار IFRS 9 جاء ليتماشى مع مستجدات التطبيق من قبل المؤسسات فيما يخص عمليتي القياس، والاعتراف المحاسبي، حيث جاء للقضاء على الثغرات التي اكتشفت بعد الأزمة المالية الأخيرة، والمساهمة في تحسين أساليب الاعتراف والقياس المحاسبي، والزيادة في شفافية ومصداقية القوائم المالية، ومستوى التحكم فيها ، كذلك اعتمد المعيار IFRS 9 على التنبؤ بالتعثر والاعتماد على آليات الاحتساب التي تعتمد على احتساب المخاطر المحتملة والقيمة العادلة للتدفقات النقدية على خلاف IAS 39 الذي يعتمد على الأحداث التاريخية .

تندرج أهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 عن محاسبة التحوط عند الممارسة بإضفائها لمفهوم الحوكمة من خلال سعيها الدائم لبسط أكبر شفافية ومصداقية ممكنة لفائدة مستخدمي القوائم المالية، وعموما قد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بسن وتفعيل قواعد وقوانين أكثر صرامة وتوجيها لاستخدام محاسبة التحوط ما يقلص من نسبة التلاعب ويزيد من فعالية التحكم في عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي وذلك من خلال:

نتائج الدراسة:

- ✓ أهمية اعتماد معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها
- ✓ توجيه المستخدمين للحدود المسموح فيها بالخضوع لمحاسبة التحوط بما يتماشى مع آفاقها المستقبلية ومتى يتم التوقف عنها.
- ✓ توجيه عمليتي القياس والإفصاح عن السياسات المتبعة في التحوط ضد المخاطر المحتملة.
- ✓ توجيه كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات تغطية المخاطر المختلفة.
- ✓ تحديد مدى فعالية استراتيجيات التحوط المتبعة، وكذا تحديد عدم الفعالية الممكنة للتحوط.
- ✓ العمل على التعيين والتوثيق الرسمي لعلاقات محاسبة التحوط.
- ✓ العمل على تحقيق توليفة بين استراتيجيات التحوط بالمنشآت ومحاسبة التحوط.

قائمة المراجع:

- abomoati .(2019) .*http://www.abomoati.com.sa/definition/wp-content/uploads/2019/01/September-2018.pdf .*
- argaamplus .(2018) .*http://argaamplus.s3.amazonaws.com/ee7e8504-40fe-4147-bab8-73ab6e38a3dd.pdf .*
- Doilette ، .(2018) .*IFRS 9: Financial Instruments* .high level summary.
- eifrs .(2016) .*http://eifrs.ifrs.org ،eifrs, BN standards ،2016 ،ifrs09 ،p33 .*
- icc .(2018) .*www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/D4B6E16A-BD66-46AF.../FRRARA0705.pdf .*
- ifrs- proprement- dites .(2018 ،ديسمبر) .*http://www.nifccanada.ca/ normes- internationales- d'information- financière/ ressources /normes- ifrs- proprement- dites/item45595.pdf , p1* تم الاسترداد . منnifccanada.
- legal .(2018) .*www.legal.un.org/icc/asp/1stsession/report/arabic/part_ii_d_a.pdf .*

- pwc .(2018) .*www.pwc.com/ifrs9FinancialInstruments Understanding the basics, p38*.
- بوسبعين تسعديت. (2015). *محاضرات في محاسبة الأدوات المالية*. بومرداس: جامعة أكلي محند أوالحاج.
- صلاح علي أحمد محمد، محجوب عبد الله حامد. (2017). دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الإئتمانية والتمويلية للمصارف العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية* ، صفحة 17.
- محمد عبد الحميد محمد عطية. (2014). *موسوعة معايير المحاسبة الدولية الاصول والادوات المالية*. الاردن: دار التعليم الجامعي.